

هل تمنح أزمة تيغراي دورا أكبر للسودان في إثيوبيا

الخرطوم تحمي مصالحها بالتدخل لحل الأزمة الإنسانية في تيغراي



أزمة إثيوبية تطول تداعياتها السودان

عبر حدود الولايات السودانية الأربعة المحاذية لإثيوبيا وهي القضايف وسنار وكسلا والنيل الأزرق، الممتدة على مسافة 744 كيلومترا.



وتقول الأمم المتحدة إن الاحتياجات الإنسانية في إقليميه أمهرا وغارا المجاورين لتيغراي تتزايد، حيث امتد الصراع إليهما. وبحسب آخر إحصائية أممية، أكثر من 5.2 ملايين شخص في تيغراي، وهم يمثلون أكثر من 90 في المئة من سكان الإقليم إلى مساعدة إنسانية طارئة، بما في ذلك قرابة 400 ألف يواجهون ظروفًا شبيهة بالمجاعة.

الدعايات السياسية العارضة حاليا بين البلدين.

ويتشدد عبدالله على أن السودان لديه علاقات جيدة مع الطرفين، ويمكنه أن يقوم بدور كبير في حل الأزمة الإثيوبية، فالسودان هو الأكثر قربا للمساعدات الإنسانية عن طريق ميناء بورتسودان ثم نقلها إلى الأراضي الإثيوبية.

وتشهد العلاقات بين البلدين خلافات حادة حول الحدود في الآونة الأخيرة وكذلك بشأن سد النهضة الإثيوبي.

ويشير المحلل السوداني إلى نقطة مفصلية في تعظيم دور الخرطوم في التوسط بين الأطراف الإثيوبية المتقاتلة، وهي أنه "يبحث عن مصلحة تحقق مصلحة الخرطوم في وقف تدفقات اللاجئين إلى أراضيها".

ويبرز موقف السودان في الأزمة الإثيوبية أنه الدولة الأكبر في استضافة اللاجئين. ففي 13 يوليو الماضي، أعلنت السلطات السودانية عن ارتفاع عدد اللاجئين الإثيوبيين الفارين من النزاع في تيغراي إلى 78 ألفا، دخلوا البلاد

جراء الخلافات بشأن سد النهضة والحدود، يمكن تحييده بأن يكون الإنسانية الطارئة في ظل وضع إنساني حرج.

كما أن السودان، وفق وجهة نظر الفاروق، هو المعبر الأقرب والمهدد والأكثر سهولة وأمانا، ويرضى الطرفين الحكومة وتيغراي باعتبار أن أي دولة أخرى جيوتوي أو إريتريا لن تجد قبولا بالإضافة إلى الصراعات داخل إثيوبيا في طريق مرور هذه المساعدات إلى وجهتها في الإقليم.

وأشار الفاروق إلى أن السودان يمكن أن يكون معبرا فقط في هذه المساعدات التي تديرها منظمات دولية.

تدخل لأجل مصلحة السودان

يرى المحلل السياسي السوداني والمختص في شأن القرن الأفريقي أمير باكر عبدالله، أن بلاده يمكن أن يكون لها دور كبير في الوساطة بين الحكومة الإثيوبية وجبهة تيغراي، "نظرا للعلاقات التاريخية بين الخرطوم وأديس أبابا، ودون النظر إلى

الإنسانية من السودان إلى غرب إقليم تيغراي. وقال مفوض الهيئة الوطنية الإثيوبية لإدارة الكوارث والمخاطر (حكومية) منكو كاسا، إن الضغوط التي يمارسها أعضاء المجتمع الدولي (لم يسلمهم) لفتح ممر إنساني من السودان إلى غربي إقليم تيغراي "أمر غير مقبول".

وتمكن قوات "الجبهة الشعبية" في يونيو الماضي من استعادة السيطرة على عاصمة إقليم تيغراي (شمال) مدينة مقلي، ما وجه ضربة موجعة إلى الحكومة الإثيوبية التي أجرت في نوفمبر الماضي حملة عسكرية في الإقليم. وفي الرابع من نوفمبر 2020، اندلعت اشتباكات في الإقليم بين الجيش الإثيوبي و"الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي"، بعدما دخلت القوات الحكومية الإقليم ردا على هجوم استهدف قاعدة للجيش. وفي الثامن والعشرين من الشهر ذاته أعلنت إثيوبيا انتهاء عملية "إنقاذ للقانون" بالسيطرة على الإقليم بالكامل، رغم ورود تقارير عن استمرار انتهاكات حقوقية في المنطقة منذ وقتها، حيث قتل الآلاف من المدنيين.

والجمعة الماضي، أعلنت الحكومة الإثيوبية تسكها بوقف إطلاق النار من جانب واحد، إلا أنها مضطرة إلى التعبئة ونشر القدرة الدفاعية الكاملة للدولة إذا ظلت مبادراتها الإنسانية من أجل حل سلمي للصراع غير متبادلة. وذكرت في بيان أن الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي تشن هجمات على إقليم عفر وأمهرا المجاورين، خلفت أكثر من 300 ألف نازح والآلاف من القتلى. لكن الصحفي والإعلامي السوداني عمر الفاروق يرى أن تأثيرات الصراع في إثيوبيا لم تعد شانا داخليا خاصة في جانبها الإنساني، لأن الأزمة الإنسانية تهم العالم أجمع وصوت أميركا والاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالتدخل الإنساني حاليا هو الأعلى والأقوى. ويؤكد أن دور السودان حتى لو لم يرض إثيوبيا،

تقدم الخرطوم نفسها منذ أسابيع كأحد أفضل الوساطات المتاحة لحل الأزمة الإثيوبية وتخفيف حدة تداعياتها الإنسانية، وذلك رغم إصرار إثيوبيا على رفض محاولات التدخل في ما تعتبره شأنا داخليا. وهو ما يرى فيه محللون محاولة من السودان لحماية مصالحه بعد عجزه عن وقف تدفق اللاجئين إلى أراضيها، وبعد أن تحولت الأزمة الإثيوبية إلى أزمة إقليمية.

ثابت منذ اندلاع أزمة إقليم تيغراي قبل نحو 8 أشهر. وقد رفضت الحكومة الإثيوبية الخميس لعب السودان دور الوساطة في أزمتها، واصفة الخرطوم بأنها "ليست طرفا ذا مصداقية" بحسب السكرتيرة الصحافية بمكتب رئيس الوزراء الإثيوبي بليني سيوم.

كما أعلنت السلطات الإثيوبية منذ الثلاثاء الماضي عن رفضها مطالب دولية بفتح ممرات للمساعدات

التدخل في شؤونها الداخلية. وبعثت التحركات السودانية لمحاولة حل الأزمة المندلعة منذ أشهر في الجارة إثيوبيا بين الحكومة و"الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي" بإشارات إلى أن الخرطوم قد تلعب في الفترة القادمة دورا أكبر لحل الأزمة رغم أن أديس أبابا ما زالت إلى الآن تتمسك برفض محاولات التدخل في شؤونها الداخلية.

والأربعاء، بحث رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن سبل تشجيع الأطراف المعنية في إثيوبيا على وقف إطلاق النار. وقال مجلس الوزراء في بيان، إن الطرفين اتفقا على أهمية تشجيع الأطراف الإثيوبية على التوصل إلى اتفاق شامل لوقف إطلاق النار والدخول في حوار شامل، بهدف الحفاظ على وحدة الدولة واستقرارها، مع أولوية ضمان وصول المساعدات الإنسانية للسكان في مناطق النزاع وبصورة عاجلة.

وقد سبق ذلك سلسلة من الاتصالات أجراها حمدوك مع قادة ورؤساء حكومات بصفته الرئيس الحالي للهيئة الحكومية للتنمية في شرقي أفريقيا "إيغاد"، حول الأوضاع بالجارا إثيوبيا يومي 26 و27 يوليو الماضي.

كما تلقى أيضا اتصالا من رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد دون الكشف عن تفاصيل المحادثة.

رفض إثيوبي

تجد التحركات السودانية رفضا إثيوبي مبدئيا حتى الآن ليس لدور السودان في حد ذاته، بحسب محللين، بل لرفض أديس أبابا التدخل في شأنها الداخلي كموثق

بنان أمام فرصة أخيرة لإحداث تغيير إيجابي

كما أنه بإمكان المجتمع الدولي مساعدة الجزء الأكبر من البلاد وفي الوقت نفسه تقويض شبكات المحسوبية الطائفية العميقة التي تدعم الأحزاب السياسية في لبنان، من خلال تقديم المساعدة للبنانيين في صورة خدمات مثل الرعاية الطبية والصرف الصحي والغذاء.

وبالتوازي مع ذلك، تحتاج الدول صاحبة النفوذ في المنطقة، وكذلك على الصعيد الدولي، إلى استخدام الأدوات الدبلوماسية للضغط على قادة لبنان. ويجب أن تركز هذه الجهود على إصلاح القطاع المالي، والشفافية الحكومية، ومبادرات مكافحة الفساد، والقضاء على نظام المحسوبية الذي يمنع مئات الآلاف من الشباب اللبنانيين من الحصول على وظائف لائقة.

وفي الوقت نفسه، يتعين توخي الحذر لتجنب فرض أنظمة عقوبات يمكن أن تلحق الضرر بالمواطن العادي وفي الوقت نفسه يستفيد منها حزب الله وإيران. ويقرّ لاجلجوليس بأن هذا النهج غير مثالي، ولكنه لفت إلى أنه كفيل بمنع وقوع كارثة في لبنان.

ويؤكد لاجلجوليس أنه لا يمكن تحقيق الإصلاح الحقيقي إلا من خلال قطع الصلة بين اللبنانيين وبين شبكات المحسوبية التي يضطرون إلى الاعتماد عليها للبقاء على قيد الحياة. وهذا يقلل من قوة الأطراف السياسية المهيمنة، لكنه حذر من أنه وحتى يتم تكثيف مثل هذه الجهود، ويتم استخلاص الدروس من انفجار بيروت، سيستمر لبنان في الانهيار.

والمطالبة بكشف حقائق الانفجار، ومعبزين عن رفضهم لهياكل السلطة، ولكن للأسف، قوبلت الاحتجاجات التي قادتها عائلات ضحايا انفجار المرفأ بالهراوات والغاز المسيل للدموع.

ويرى لاجلجوليس أن كل ما حدث في لبنان يعكس تماما الأزمة الجارية التي يواجهها البلد اليوم. فالحكومة غير مهتمة إلى حد كبير بالمساعدة لأن الأطراف السياسية تدرك أن الإصلاح سيقوض مصالحها وسلطتها.



ويشير المحلل الأميركي إلى أن الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية ساهمت في المشكلة بعدما أخفقت في التعامل معها بالشكل الصحيح، مضيفا أنه يبدو أنه ليس لدى الولايات المتحدة سياسة واضحة تجاه لبنان.

ويؤكد أن دول الخليج العربية ابتعدت إلى حد كبير عن لبنان في السنوات الماضية، بينما تواصل إيران دعم حزب الله. وتبدو فرنسا هي الأكثر اهتماما بتحقيق الاستقرار في البلاد اليوم، رغم أن جهودها اقتصرت على مؤتمرات المانحين والدعوات المتكررة للإصلاح، والتي يتم تجاهلها إلى حد كبير. ولا تزال بعض الجهود الجارية لمعاقبة السياسيين الفاسدين داخل لبنان وتجميد الأموال في سويسرا والاتحاد الأوروبي غير كافية.

والوحدة المجتمعية التي أعقبت انفجار بيروت، وإنه بينما اتفقا اللبنانيون على أنفسهم بداون أحزانهم على أحيائهم ومنازلهم ومدينتهم المحبوبة، كان قاداتهم والعالم ينظرون إلى حد كبير بلا مبالاة.

ففي الوقت الذي كان يطالب فيه الشعب بالإصلاح والثورة، اختارت النخب اللبنانية إعادة تسمية سعد الحريري في أكتوبر الماضي لتشكيل حكومة جديدة مع عودته بتنفيذ إصلاحات، رغم أن الكثير من اللبنانيين الذين خرجوا في احتجاجات وأجبروه على الاستقالة قبل عام واحد. وظل الحريري، الذي يمثل النخبة السياسية، يخوض معارك مع الرئيس ميشال عون والأحزاب السياسية الرئيسية في لبنان من أجل تشكيل الحكومة لما يقرب من عشرة أشهر قبل أن يستقيل بعد فشله في التوصل إلى اتفاق.

وبعد ذلك، تم اختيار رجل الأعمال الملياردير نجيب ميقاتي لشغل المنصب، بينما يواجه نفس التحديات. وكالعادة، فإن الصراع على السلطة، باعتباره وسيلة للبقاء، أهم من البلاد والعباد. ولم تؤد التحقيقات في انفجار المرفأ إلى نتائج تذكر، بل يواجه القضاء اللبناني ضغوطا سياسية كبرى تحول دون استكمال التحقيق، وتسعى لتوجيهه لحماية سياسيين وأشخاص نافذين تتجه إليهم أصابع الاتهام ومن بينهم عناصر من حزب الله كانوا يتحكمون في سير عمل المرفأ.

وفي ذكرى الانفجار، خرج اللبنانيون من جميع الطوائف إلى الشوارع للاحتجاج على البطالة والفساد

18325 ليرة لكل دولار. ووصل معدل البطالة إلى 40 في المئة.

وأصبح نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر، كما أن ما يقرب من 78 في المئة من الأسر، وكذلك 99 في المئة من عائلات اللاجئين السوريين لم تعد قادرة على تحمل تكاليف الطعام. وتراجعت واردات الدولة، التي تعتمد على الاستيراد، بنسبة 45 في المئة، لأسباب من بينها الدمار الذي حل بالمرفأ.

وحذرت المنظمة الدولية للهجرة الثلاثاء من أن 120 ألف عامل مهاجر باتوا بحاجة ماسة لمساعدات إنسانية في لبنان جراء الانهيار الاقتصادي المتسارع الذي ينهش البلاد. وأظهر مسح أجرته المنظمة أن أكثر من 50 في المئة من العمال المهاجرين لا يستطيعون تأمين حاجتهم من الغذاء، ما يجبر بعض العاملات على القيام بأعمال يتعرضن خلالها للاهانة والاستغلال أو حتى بأعمال "غير قانونية".

وأفادت المنظمة عن زيادة في الممارسات الاستغلالية التي يتعرض لها المهاجرون مثل عدم دفع الرواتب أو الفصل التعسفي أو خرق العقود من قبل أصحاب العمل.

وغالبية العمال المهاجرين في لبنان من النساء اللواتي يحملن تصاريح عمل ويحدر القسم الأكبر منهن من إثيوبيا والفلبين وبنغلاديش. وقد غادر الكثير منهم خلال العامين الماضيين بعدما باتوا عاجزين عن نيل رواتبهم بالدولار.

ويقول لاجلجوليس إن قادة العالم أضعوا فرصة لدعم الشعب اللبناني

أنه لا تزال هناك فرصة لاستخلاص العبر من درس الكارثة، إذا ما زاد قادة العالم من انخراطهم، واستمر الشعب اللبناني في المطالبة بالتغيير خلال الأشهر القادمة.

ويقول لاجلجوليس في تقرير نشرته مجلة "ناشونال إنترست" الأميركية، إنه بالنظر إلى لبنان بعد مرور الذكرى الأولى للانفجار الهائل الذي وقع بمرقاً بيروت في الرابع من أغسطس الماضي، يتضح أن النخبة السياسية قادت البلاد إلى الهاوية، لكن لا تزال هناك فرصة لإحداث تغيير إيجابي.

وواصل الاقتصاد اللبناني خلال العام الماضي مسيرة الانهيار. وحذر البنك الدولي مؤخرا من أن كل مقياس اقتصادي يشير إلى كارثة. فقد وصلت قيمة الليرة في السوق السوداء إلى

بيروت - فاقم انفجار مرفأ بيروت الأزمة الاقتصادية والسياسية التي تعصف بلبنان منذ سنوات، ورسخ الفساد السياسي والمحسوبية رغم أن الكثيرين علقوا آمالهم على الحادث المسايوي عليه يحدث الإصلاحات الضرورية اللازمة لإنقاذ البلاد من انهيار كلي.



لم ينته الوقت بعد